

تحرك عاجل

احتجاز وزير سابق بسبب تصريحاته الانتقادية في 13 فيفري/شباط، اعتقلت قوات الأمن التونسية وزير العدل السابق والقيادي في حزب النهضة المعارض، نور الدين البحيري، بعدما داهمت منزله في تونس العاصمة. واستجوبه قاض في اليوم التالي بشأن تصريحات انتقادية أدلى بها، متهمًا إياه بمحاولة "تبديل هيئة الدولة". وفي اليوم ذاته، أمر القاضي باحتجازه. ومنذ ذلك الحين، ظل نور الدين البحيري رهن الحبس الاحتياطي. وفي 30 أوت/آب، أحالت إحدى غرف الاتهام بمحكمة الاستئناف في تونس العاصمة قضيته إلى قاضي تحقيق لدى المحكمة الابتدائية في تونس العاصمة لتأكيد الأدلة ضده. ولم تُوجَّه إليه أي لائحة رسمية بالاتهامات بعد ولم يُحل إلى المحاكمة. يجب على السلطات التونسية الإفراج عن نور الدين البحيري على الفور وإسقاط التهم الزائفة المُوجَّهة إليه؛ إذ أنها تستند فقط إلى الممارسة السلمية لحقِّيه في حرية التعبير والتجمع.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيد

طريق حلق الوادي،

الموقع الأثري بقرطاج، تونس

البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn

تويتر: [@TnPresidency](https://twitter.com/TnPresidency)

فخامة الرئيس،

تحية طيبة وبعد...

نراسلكم لنتطلب منكم أن تفرجوا عن وزير العدل السابق نور الدين البحيري، أحد كبار قيادات حزب النهضة المعارض وعضو الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، وأن تسقطوا جميع التهم المُوجَّهة إليه على الفور. يجري التحقيق مع البحيري، المحتجز حاليًا في سجن المرناقية، بسبب ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية، بما فيها حقِّه في حرية التعبير والتجمع.

ففي مساء 13 فيفري/شباط 2023، داهم عناصر الوحدة الوطنية للبحث في جرائم الإرهاب منزل نور الدين البحيري في تونس العاصمة، وعمدوا إلى اعتقاله دون إطلاعه على مذكرة رسمية. ووفقًا لما ذكرته زوجته ومحاميته، سعيدة العكرمي، التي كانت شاهدة على اعتقاله، أبرز العناصر مذكرة بتفتيش المنزل، لكنهم لم يُبرزوا أي مذكرة باعتقال زوجها. وقالت زوجته أيضًا إن بعضًا من عناصر قوات الأمن ضربوه خلال اعتقاله، ما ألحق إصابات بإحدى كتفَيْه. واقتادت السلطات البحيري إلى مركز اعتقال بوشوشة في تونس العاصمة، حيث أمضى ليلة واحدة. وتجاهل العناصر طلباته للحصول على المساعدة الطبية الفورية التي تطلبتها حالته من جراء التعرُّض للضرب خلال اعتقاله.

وفي 14 فيفري/شباط، مثل نور الدين البحيري أمام قاضي تحقيق بمحكمة في تونس العاصمة. وعلى الرغم من رفضه الخضوع للاستجواب بسبب حالته الصحية، أصرَّ القاضي على فتح تحقيق قضائي ضده، متهمًا إياه بمحاولة "تبديل هيئة الدولة أو حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضًا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي"، بموجب الفصل 72 من المجلة الجزائية، وهي جرائم يُعاقب عليها بالإعدام. وتأتي هذه التهم

على خلفية منشور على فيسبوك في جانفي/كانون الثاني 2023، والذي قد حُذِف، وكذلك تصريحات علنية صُوِّرت في مقطع فيديو ونسبتها السلطات إليه. وفي منشوره على فيسبوك، قال نور الدين البحيري إن "المقاومة السلمية باتت ضرورة" وأنه "لا مبرر للخوف من المنقلب". ويُعد انتقاد السلطات أحد أنماط التعبير التي تحظى بحماية المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 9 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اللذين تُمثّل تونس دولة طرف فيهما.

نحثكم على أن تفرجوا عن نور الدين البحيري على الفور وأن تسقطوا جميع التهم الزائفة الموجهة إليه. وريثما يُفرج عنه، نحثكم على ضمان إتاحة أي علاج طبي قد تتطلبه حالته ومواصلة السماح له بتلقي الزيارات المنتظمة من أسرته ومحاميه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

نور الدين البحيري (64 عامًا) هو عضو بارز في حزب المعارضة، حزب النهضة، وكان وزير العدل بين عامي 2011 و2013 في حكومة الائتلاف الحاكم التي شكّلت بعد الإطاحة بزوين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لفترة طويلة في 14 جانفي/كانون الثاني 2011. ويعمل البحيري محامياً وهو عضو دائم في **الهيئة الوطنية للمحامين بتونس**. كما تولى قبلاً منصب نائب رئيس حزب النهضة، الذي استحوذ على أغلبية مقاعد البرلمان قبل تعليق الرئيس قيس سعيد للبرلمان في 25 جويلية/تموز 2021، مستنداً إلى صلاحيات الطوارئ بموجب الفصل 80 من الدستور. وانتقد الحزب تركيز الرئيس سعيد للسلطات منذ تعليق البرلمان في جويلية/تموز 2021، واصفاً ذلك بالـ "انقلاب".

ويرجع اعتقال نور الدين البحيري في 13 فيفري/شباط 2023 واحتجازه لاحقاً إلى تصريحاته الانتقادية عبر الإنترنت، التي ادّعت السلطات أنه نشرها في 8 جانفي/كانون الثاني 2023 على صفحته الخاصة على فيسبوك، على هامش المظاهرة التي نظمها أعضاء جبهة الإنقاذ الوطني، أحد الائتلافات المعارضة. ودعا البحيري في المنشور إلى "المقاومة السلمية للانقلاب". وقال إنه "لا مبرر للخوف من المنقلب والشعب يحتاج إلى قيادة". ويحظى هذا المنشور على فيسبوك بحماية القانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل كامل.

ويعاني نور الدين البحيري منذ وقت طويل من مرض السكري وارتفاع ضغط الدم ويتناول أدوية للمرضين بانتظام في الوضع المعتاد. ومن ثمّ، فإنه يواجه خطراً على صحته. وبموجب القانون الدولي، وعلى الأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اللذين تُمثّل تونس دولة طرف فيهما، يتمتع كل شخص بالحقّين في حرية التعبير وعدم التعرّض للاحتجاز التعسفي.

وقد تعرّض نور الدين البحيري قبلاً للاعتقال التعسفي والإقامة الجبرية، حينما اعتقله رجال يرتدون ملابس مدنية **هو ورجل آخر يُدعى فتحي البلدي**، وهو موظف سابق بوزارة الداخلية، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، واحتجزوهما ليومين في موقعين مجهولين. وفي 2 جانفي/كانون الثاني 2022، وضعتهما السلطات تحت الإقامة الجبرية. وفي 7 مارس/آذار 2022، رفعت وزارة الداخلية الإقامة الجبرية عنهما ولم تُوجّه السلطات التونسية أي تهم رسمية إلى الرجلين في نهاية المطاف، وأفرجت عن كليهما رسمياً.

وفي 25 جويلية/تموز 2021، منح الرئيس قيس سعيد نفسه صلاحيات الطوارئ التي زعم أنها ممنوحة له بموجب دستور تونس لعام 2014. ومنذ ذلك الحين، فتحت السلطات تحقيقات جنائية بحق 74 على الأقل من رموز المعارضة وآخرين يُفترض أنهم أعداء للرئيس، من بينهم ما لا يقل عن 44 شخصاً أتهموا بجرائم تتعلق بالممارسة السلمية لحقوقهم الإنسانية.

لغة المخاطبة المُفضّلة:

اللغة العربية أو الإنكليزية أو الفرنسية
يمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2023
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: نور الدين البحيري (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

[/https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/5158/2022/ar](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/5158/2022/ar)